



مركز حرمون
للدراستات المعاصرة
HARMOON
Arařtırmalar Merkezi
For Contemporary Studies

المخابرات السورية: الأصول والتطور



ترجمات

ترجمة: أحمد عيشة



مركز حرمون للدراسات المعاصرة

هو مؤسسة بحثية مستقلة، لا تستهدف الربح، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث السياسية والاجتماعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري خاصة، والصراع الدائر في سورية وسيناريوهات تطوره، وتهتم بتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي. كما تهتم أيضاً بالقضايا العربية، والصراعات المتعلقة بها، وبالعلاقات العربية الإقليمية والدولية .

يُنفذ المركز مشاريع ونشاطات، ويُطلق مبادرات من أجل بناء مستقبل سورية، على أسس وقيم الديمقراطية والحرية والمساواة وحقوق الإنسان وقيم المواطنة المتساوية، ويسعى لأن يكون ميداناً للحوار البناء، وساحة لتلاقح الأفكار

قسم الدراسات:

يُقَدِّم هذا القسم الدراسات العلمية والموضوعية التي تناقش القضايا السورية الأساسية، وتعالج المشكلات الرئيسية، وتقترب الحلول والبدائل المناسبة، وهو مسؤول عن إنتاج المواد البحثية العلمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية والتربوية، التي تستند إلى جهدٍ بحثيٍّ أصيلٍ ورصين يتوافق مع أصول العمل البحثي العلمي.

يحرص قسم الدراسات على تقديم قراءات للواقع الراهن، ويضع على جدول أعماله إنتاج دراسات من الفئات البحثية كافة، بهدف إعادة بناء المنظومة الفكرية والسياسية والقانونية والثقافية والتربوية في سورية المستقبل، ويستكشف التأثيرات المتبادلة بين السياسة والاقتصاد والقانون والمجتمع والفكر، ويبحث في تأثيرات الحرب السورية وسبل تجاوزها في المستقبل في نظام ديمقراطي تعددي تداولي.



المخابرات السورية: الأصول والتطور⁽¹⁾

(* - الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبر بالضرورة عن رأي المركز)

Syria's Intelligence Services: Origins and Development	اسم الدراسة الأصلي
أندرو راثميل، Andrew Rathmell	الكاتب*
مجلة دراسات الصراع، Journal of Conflict Studies، 1996	مكان النشر وتاريخه
https://bit.ly/2XyyaCB	رابط الدراسة
11435	عدد الكلمات
وحدة الترجمة/ أحمد عيشة	ترجمة

*- أندرو راثميل محاضر في قسم دراسات الحرب في كينغز كوليدج بلندن

(1) - قُدمت نسخة سابقة من هذه الورقة إلى المؤتمر السنوي لجمعية الدراسات السياسية عام 1995. ويودّ المؤلف أن يشكر جميع الحاضرين الذين علّقوا، وأن يشكر اثنين من الحكام المجهولين على اقتراحاتهم القيّمة.



المحتويات

3مقدمة
4دراسة المخابرات والعنف السياسي
7المخابرات السورية: لمحة تاريخية
13دولة المخابرات
16سورية والأردن: الإرهاب والإرهاب المضاد، 1960-1961
23الاستنتاجات

مقدمة

تُعدّ سورية مثالاً للدولة الاستبدادية - البرائتورية الحديثة⁽²⁾، حيث تدعم وحدات الجيش الرئيسية حُكم حافظ الأسد⁽³⁾، لكن أجهزة المخابرات، أو المخابرات، هي «حجر الزاوية» في «القوس السياسي» للأسد⁽⁴⁾. بالإضافة إلى دورها الحاسم في دعم حكم الأسد الاستبدادي، أدّت أجهزة المخابرات أدوارًا رئيسية في الأجواء الخارجية السورية. وإنّ تورطها في الإرهاب معروف للغاية، لكنها أصبحت أيضًا، ولا سيّما في لبنان، بمنزلة حكام رائدين في السياسة الخارجية على طريقتهم الخاصة⁽⁵⁾.

على الرغم من أهميتها بالنسبة إلى الأجواء المحلية والإقليمية، فإن أجهزة المخابرات السورية لا تزال غير مدروسة. وعلى الرغم من أن دراسات السياسة السورية غالبًا ما تشير إلى أجهزة المخابرات، فإن هناك قليلًا من المحاولات المنهجية لدراسة تطورها ودورها⁽⁶⁾. هذه المقالة هي محاولة لسدّ هذه الفجوة، من خلال دراسة أصول المخابرات السورية وتطوّرها، إضافة إلى تقديم نظرة ثاقبة إلى استخدامها للعمل السري والإرهاب.

(2) - يعرف عاموس بيرلمتر البرائتورية الاستبدادية بأنها حكم اندماجي عسكري-مدني، حيث تقوم النخبة الحاكمة من "الضباط والبروقراطيين والتكنوقراط" بتقييد الدعم السياسي والتعبئة "ومصدر" دعمها الرئيس... هو المؤسسة العسكرية". عاموس بيرلمتر، الجيش والسياسة في العصر الحديث: عن المحترفين والبرائتوريين والجنود الثوريين (New Have)، منشورات جامعة يال، 1977)، ص. 95.

(3) - مثل فرقي الجيش الأولى والثالثة. "رجل جديد في سورية"، فورين ريبورت، 9 تشرين الأول/أكتوبر 1986.

(4) - ويج، "فيالق الأسد: المخابرات السورية"، المجلة الدولية للاستخبارات ومكافحة التجسس، 4، العدد 1 (ربيع 1990)، ص. ص 91-100.

(5) - كان هناك اعتقاد راسخ (إيماني) عند اللبنانيين من جميع المذاهب بقوة الدور المهيمن الذي لعبه رئيس المخابرات العسكرية السورية في بيروت غازي كنعان، طوال أعوام عديدة، "سورية: سقوط الجنرال كنعان من المجد"، نشرة المخابرات، 13 أيلول/سبتمبر 1989.

(6) - في كثير من الأحيان، تشير دراسات السياسة السورية الحديثة إلى دور الجيش والمخابرات كدعامات أساسية للنظام، لكنها لا تخوض في التفاصيل. من أفضل النقاشات حول الطبيعة "الاستبدادية الشعبية" للنظام السوري دراسة لريموند هاينبوش، السلطة الاستبدادية وتشكيل الدولة في سورية البعثية: الجيش والحزب والفلاحون (بولدر: وستيفو، 1990). وتشمل المراجع العامة الأخرى للأجهزة الأمنية، ديفلين، سورية: دولة حديثة في أرض قديمة (بولدر، وستيفو، 1983)، ص. ص 62-64؛ وبيكار، "السياسة العسكرية العربية: من المؤامرة الثورية إلى الدولة الاستبدادية"، في أ. داويشا وزارتمان، محرران، ما بعد الإكراه: ديمومة الدولة العربية (لندن: كروم هيلم، 1988)، ص. ص 116-46. أدرجت جماعات حقوق الإنسان استطلاعات لأجهزة المخابرات في منشوراتها. ميدل إيست ووتش، سورية بلا قناع: قمع نظام الأسد لحقوق الإنسان (نيوهيفن، كونيكتيكت: مطبعة جامعة يال، 1991)، ومنظمة العفو الدولية، تقرير إلى حكومة الجمهورية العربية السورية (واشنطن العاصمة: منظمة العفو الدولية، 1983).

دراسة المخابرات والعنف السياسي

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مساهمات في مجالات منفصلة، ولكنها ذات صلة بدراسات المخابرات والسياسة الاستبدادية. انطلقت الدراسة الأكاديمية للمخابرات في الغرب، على مدى العقد ونصف العقد الماضيين، مع تركيز غالبية الأبحاث على المخابرات الغربية، البريطانية والأميركية في المقام الأول. وكان هناك عمل كبير على أجهزة المخابرات الغربية الأخرى، مثل كندا وأستراليا، في حين ظهرت أيضًا دراسات عن أجهزة استخبارات الاتحاد السوفيتي السابق بأعداد متزايدة.

تم إنجاز قدر محدود من العمل على المخابرات، في أجزاء أخرى من العالم، لكن دراسات المخابرات المقارنة ما زالت تفتقر إلى الاتساع والشمول. بدأت الدراسات حول المخابرات الصينية في الظهور الآن، بينما درست مخابرات إسرائيل بشكل جيد، وإن كان ذلك، في كثير من الأحيان، بطريقة غير أكاديمية إلى حد ما⁽⁷⁾. وبصرف النظر عن هذه المجالات، فإن الدراسات الاستخباراتية قد غابت فعليًا عن البلدان النامية⁽⁸⁾. هذه الثغرة تكون أكثر وضوحًا في العالم العربي، من أي مكان أكثر⁽⁹⁾. غالبًا ما دخلت الدول العربية في دراسات المخابرات بطريقتين فقط: الأولى دراستها كضحايا للعمل السري الغربي، في دراسات عن أنشطة أجهزة الاستخبارات الغربية في العالم الثالث⁽¹⁰⁾؛ والثانية تصويرها على أنها مرتكبة «الإرهاب الذي

(7) - عن الصين، انظر إيفيمياديس، عمليات المخابرات الصينية (لندن: فرانك كاس، 1994)، ورشيلسون، منظمات المخابرات الأجنبية (كامبريدج، بالينجر، 1988). يعد كتاب رشيلسون أيضًا مسحًا جيدًا لمجموعة متنوعة من المنظمات الاستخباراتية. تميل الأعمال المتعلقة بالاستخبارات الإسرائيلية إلى أن تكون مثيرة. انظر، على سبيل المثال، داكون، المخابرات السرية الإسرائيلية (لندن: هاميش هاملتون، 1977)؛ وياين، الموساد: المخابرات الأكثر سرية في إسرائيل، الخدمة السرية الإسرائيلية (لندن: هاميش هاملتون، 1977)؛ وياين، الموساد: الخدمة الأكثر سرية في إسرائيل (لندن: مطبعة باننام، 1978)؛ وأيزنبرغ، ودان ولانداو، الموساد (نيويورك: مطبعة بادينغتون، 1978). استثناء ملحوظ هو بلاك وموريس، حروب إسرائيل السرية (لندن: هاميش هاملتون، 1991). تم نشر مواد مهمة عن أجهزة المخابرات الإسرائيلية، عندما قام "الطلاب" الإيرانيون الذين استولوا على السفارة الأميركية في طهران عام 1979 بتجميع ونشر 79 مجلدًا من ملفات المخابرات المركزية المتفرقة، في سلسلة بعنوان "وثائق من عش الجواسيس".

(8) - مناقشة المشكلات المرتبطة بدراسة المخابرات في الدول النامية، انظر آدا بوزيمان، "المخابرات السياسية في المجتمعات غير الغربية: اقتراحات لبحوث مقارنة"، في روي غودسن، تحرير، مقارنة المخابرات الأجنبية (لندن: بيرغامون-براسي، 1988)، ص. 115-155.

(9) - يوجد استطلاع واحد فقط بطول كتاب، عن أجهزة المخابرات العربية باللغة الإنجليزية: كاروز، المخابرات السرية العربية (لندن: كورجي، 1978). يقدم عمل ديل إيكلمان عن جهاز المخابرات العماني لمحة موجزة عن خط استفسار رائع. انظر إيكلمان، المخابرات في دولة عربية"، مقارنة المخابرات الأجنبية، ص. 89-114، وإيكلمان ودينسون، "تعريب أجهزة المخابرات العمانية: صراع الثقافات؟"، المجلة الدولية للاستخبارات والاستخبارات المضادة، 7، العدد 1 (ربيع 1994)، الصفحات 1-28. ودراسة أخرى مفيدة هي لفارس، "أجهزة المخابرات في لبنان أثناء حرب 1975-1990"، المجلة الدولية للاستخبارات والاستخبارات المضادة، 7، العدد 3 (خريف 1994)، ص. 363-381.

(10) - شملت الموضوعات التي حظيت بالاهتمام الخطط البريطانية لإطاحة عبد الناصر في الخمسينيات من القرن الماضي، ومحاولات الانقلاب الأنجلوأميركية في سورية في تلك الفترة، والعمليات الفرنسية ضد القادة الوطنيين الجزائريين في الخمسينيات من القرن الماضي. تجب الإشارة أيضًا إلى الاهتمام الذي ظهر في انقلاب 1953 المدعوم من وكالة المخابرات المركزية الأميركية والاستخبارات البريطانية في إيران. تتضمن مجموعة مختارة من المراجع رشيلسون، منظمات الاستخبارات الأجنبية، ص. 26 و163؛ أندرو، المخابرات السرية: صنع مجتمع الاستخبارات البريطاني (لندن: هاينمان، 1985)، ص. 488-494؛ وألدريتش، "المخابرات السرية لعالم ما بعد الحرب: إعادة تشكيل مجتمع المخابرات البريطاني"، = في ألدريتش، تحرير، المخابرات البريطانية، والإستراتيجية والحرب الباردة، 1945-1951 (لندن: روتليدج، 1992)، ص. 15-49؛ ورشيلسون، مجتمع الاستخبارات الأميركية (كامبريدج، ماساتشوستس: بالينجر، 1989)، ص. 344؛ وبرادوس، حروب الرؤساء السرية (نيويورك: ويليام

ترعاه الدولة»⁽¹¹⁾. وهذه المقاربات، وإن كانت تتناول مواضيع مهمة، لا تقدّم تفسيراً شاملاً لتطور المخابرات الوطنية وأدوارها. وهذه المواقف والتفسيرات ضرورية، إذا أريد للدراسات الاستخباراتية المقارنة توسيع نطاقها.

إن الحاجة إلى دراسة المخابرات في العالم العربي ملحّة وبخاصة لأن لهذه المؤسسات أهمية سياسية محلية قصوى في عدد كبير من الدول العربية. كان ظهور الدولة الاستبدادية، أو على وجه أكثر تخصيصاً، الدولة البرائيتورية، في العالم العربي⁽¹²⁾ موضوعاً يحظى باهتمام بعض علماء السياسة لعدد من الأعوام⁽¹³⁾. ومع ذلك، كما جادلت مراجعة حديثة للمؤلفات، «لقيت أعمال العنف التي تقوم بها الدولة (بنطاق محدود) الاهتمام المنتظم في المنح الدراسية الأخيرة»⁽¹⁴⁾.

في السياسة الداخلية، أصبحت كثير من الدول العربية الحديثة «دولاً أمنية» فعلية⁽¹⁵⁾. وقد تم الارتقاء بأجهزة المخابرات والأمن إلى دور قيادي في الدولة. فبدلاً من خدمة الحكومة المركزية، كما هو معتاد في

مورو، (1986)، ص. 28-60؛ أمبروز، جوايسيس أيك: أيزنهاور ومؤسسة التجسس (غاردن سيتي، نيويورك: دابل داي، 1981). حول الأنشطة في سورية، انظر غورست ولوكاتش، التواطؤ الآخر: عملية التطرف والتدخل الأنجلو أميركي في سورية 1955-1956، المخابرات والأمن القومي، العدد 3 (تموز/ يوليو 1989)، ص. 576-595؛ وليتل، "الحرب الباردة والعمل السري: الولايات المتحدة وسورية، 1953-1957: مجلة الشرق الأوسط، 44، العدد 1 (1990)، ص. 75-51؛ وليخ، الولايات المتحدة وسورية، 1953-1957: الحرب الباردة في الشرق الأوسط (رسالة دكتوراة منشورة، جامعة هارفارد، 1990). وراثمیل، الحرب السرية في الشرق الأوسط: الصراع السري على سورية 1949-1961 (لندن: أي بي توريس، 1995). حول الفترة الإيرانية، انظر، على سبيل المثال، دو مورايس روهسين، "مراجعة عملية "أجاس": إيران، 1953"، دراسات الشرق الأوسط، 29، العدد 3 (1993)، ص. 467-486.

(11) - ظهر هذا المجال من الدراسة في الثمانينيات، مع إيلاء اهتمام خاص من قبل الكتاب الغربيين إلى الاتحاد السوفيتي وكوبا وكوريا الشمالية وسورية وليبيا وإيران، باعتبارهم المسؤولين عن هذا النوع من النشاط. لسوء الحظ، أصبح هذا النقاش مسيئاً للغاية، مما جعل كثيرًا من العمل المنتج ذا قيمة أكاديمية محدودة. لا يزال هناك مجال للعمل الجيد القائم على التجربة للقيام بهذا الموضوع، ويجب أن يكون هذا أسهل الآن، بعد أن تمت إزالة الأضواء السياسية من الميدان. للحصول على أمثلة لأبرز الكتابات في هذا المجال، انظر كلير ستيرلنغ، شبكة الإرهاب (نيويورك: رينهارت وونستون، 1981)، وكلاين وألكساندر، الإرهاب كحرب سرية ترعاه الدولة (فيرفاكس، فيرجينيا: منشورات هيرو، 1986)؛ وهيرمان، شبكة الإرهاب "الحقيقية" (بوسطن، ماساتشوستس: مطبعة ساوث إند، 1982).

(12) - لا يقتصر الأمر على العالم العربي، بالطبع. كانت "دول الأمن القومي" في أميركا اللاتينية موضع اهتمام كبير. انظر، على سبيل المثال، كوليبه، تحرير، الاستبداد الجديد في أميركا اللاتينية (منشورات جامعة برينستون، 1979)، ودوف وماك مانت، العنف والقمع في أميركا اللاتينية: تحليل كمي وتاريخي (نيويورك: فري برس، 1976).

(13) - من بين الدراسات الكلاسيكية: هنتنغتون، النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة (نيوهيفن، منشورات جامعة يال، 1968)؛ وهنتنغتون ومور، محرران، السياسة الاستبدادية في المجتمع الحديث: ديناميات أنظمة الحزب الواحد (نيويورك: الكتب الأساسية، 1970)؛ وبيلمتر، مصر: الدولة البرائيتورية (نيوبرونزويك، نيوجيرسي: 1974)، وبيلمتر، الاستبداد الحديث: تحليل مؤسسي مقارنة (نيوهيفن: مطبعة جامعة يال، 1981). وعند مقارنة الموضوع من زاوية مختلفة، جادل ستول ولوبيز بأن العلوم الاجتماعية كانت "مطهرة" للغاية ومتجاهلة للطبيعة الحقيقية والدور السياسي لقمع الدولة والإرهاب. ستول ولوبيز، محرران، الدولة كإرهابي: ديناميات العنف الحكومي والقمع (لندن: مطبعة ألدوتش، 1984).

(14) - كريستال، "الاستبداد وخصومه في العالم العربي"، السياسة العالمية، (كانون الثاني/يناير 1994)، ص. 262-289. لكن التقييمات الانطباعية والصحفية للدول العربية البوليسية كثيرة. بخصوص العراق وحده، انظر الخليل، جمهورية الخوف (لندن: هتشينسون، 1989)؛ ومكية، القسوة والصمت (لندن: جوناثان كيب، 1993)؛ وصميده مع جيروم، دائرة الخوف (تورنتو: ستودارت، 1991).

(15) - هذه هي ما يسميه نزيه الأيوبي بالدول "الشرسة". الأيوبي، المبالغة في وصف الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط (لندن: أي بي توريس، 1995)، ص. 449.

الدول الغربية، أصبحت تشارك السلطة على أعلى المستويات. إن تطور «بيروقراطيات القمع» تلك موضوع يحتاج إلى مزيد من الدراسة⁽¹⁶⁾. بينما تحركت «دول أمنية» أخرى، وأشهرها «دول الأمن القومي» في أميركا اللاتينية، لكبح أجهزتها الأمنية الداخلية، يبدو أن الاتجاه الحالي في العالم العربي يسير نحو تعزيز وسائل القمع⁽¹⁷⁾. كما تشير الأحداث الجارية في الجزائر ومصر وفلسطين والمملكة العربية السعودية والبحرين، من المرجح أن يؤدي التهديد الداخلي المتزايد لكثير من هذه الدول إلى زيادة دور أجهزتها القمعية⁽¹⁸⁾.

المشكلة التي يواجهها الباحثون، في جميع فروع دراسات المخابرات، هي قلة المعلومات التي يمكن التحقق منها. ومع ذلك، فقد تمكن الكتاب المعنيون بالمخابرات الغربية، وبالالاتحاد السوفيتي السابق أيضًا، من استخدام المحفوظات الرسمية والمقابلات لإحراز تقدم كبير. وتكون المشكلة أكثر حدة حين يتعلق الأمر بالعالم النامي. وفي البلدان القليلة التي توجد فيها محفوظات رسمية موجودة، ونادرًا ما تكون متاحة للباحثين المحليين، فضلًا عن الأجانب. عادة ما تكون المواد المرتبطة بأي شكل من الأشكال بالأمن أو بالاستخبارات، أو حتى بالسياسة الحديثة، خارج نطاق التداول. يمكن استخدام المقابلات إلى حد محدود، ولكن يمكن أن تثبت أنها غير موثوقة بدرجة أكبر مما هي عليه في السياق الغربي⁽¹⁹⁾. وقد تميل هذه المشكلات إلى ردع الباحثين، لكنها لا يجب أن توقف تنفيذ العمل، نظرًا لأن كثيرًا من العمل التجريبي الأولي في انتظار القيام به. هناك حاجة إلى دراسة تاريخ أجهزة المخابرات العربية، وهياكلها التنظيمية والعمليات والأدوار السياسية والعسكرية التي تقوم بها.

تستخدم هذه المقالة مقاربتين مختلفتين، للإشارة إلى نوع العمل الممكن في دولة عربية مغلقة نسبيًا (في هذه الحالة هي سورية). يقدم الجزء الأول لمحة عامة عن تاريخ وتطور أجهزة المخابرات السورية التي تم تجميعها من مجموعة من المصادر الثانوية والمصادر الأولية المتاحة بسهولة. ويشير هذا إلى ما يمكن تعلمه من تفسير المصادر المتاحة بسهولة. أما الجزء الثاني فهو عبارة عن دراسة للعمل السري وشبه العسكري، خلال المواجهة بين عامي 1960 و1961 بين سورية والأردن. تعتمد هذه الدراسة بشكل أساسي على المصادر الصحفية الغربية والمحلية. وتوضح ما يمكن تعلمه عن الأعمال السرية العادية لأجهزة المخابرات العربية، من خلال تحليل الأحداث العرضية عالية الوضوح.

(16) - المصطلح مقتبس من عنوان تقرير ميدل إيست ووتش حول الأجهزة الأمنية العراقية. ميدل إيست ووتش، بيروقراطية القمع: الحكومة العراقية بكلماتها الخاصة (نيويورك: هيومن رايتس ووتش، 1994).

(17) - بالرغم من أن بعض المراقبين يشيرون بتفاؤل إلى نمو المجتمع المدني الذي يقاوم هذا الاتجاه. انظر المناقشة في ريتشارد نورتن، تحرير، المجتمع المدني في الشرق الأوسط (لايدن: بريل، 1995)، المجلد الأول. انظر أيضًا المناقشة في سلامة، تحرير، ديمقراطية من دون ديمقراطيين؟: تجديد السياسة في العالم الإسلامي (لندن: آي بي تورييس، 1994).

(18) - تناقلت الصحف العامة أخبار المواجهات المتصاعدة بين قوى الأمن والمعارضة في هذه الدول على نطاق واسع، وكذلك في المنشورات المتخصصة، مثل ميدل إيست إنترناشيونال ونشرة دول الخليج. كما يمكن متابعة الأحداث في تقارير جماعات حقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية وميدل إيست ووتش.

(19) - يوضح عمل الباحثين مثل أماتسيا بارام، الذي يكتب عن العراق المعاصر، نقاط القوة وحدود البحث في مثل هذه الموضوعات في مجتمع مغلق. انظر، على سبيل المثال، فصله "الغزو العراقي للكويت: صنع القرار في بغداد"، في بارام وروبين، محرران، طريق العراق إلى الحرب (لندن: ماكميلان، 1994)، ص. 5-36.

المخابرات السورية: لمحة تاريخية

كنتيجة للانتداب الفرنسي الذي أنشأ الدولة السورية الحديثة، تدين أجهزة المخابرات في البلاد بالكثير «لنموذج» الفرنسي الذي شكل تطورها المبكر. إن تأثير النموذج الفرنسي هو الأكثر لفتًا للانتباه، في الأسبقية طويلة الأمد للاستخبارات العسكرية، التي كانت معروفة حتى عام 1969 باسم المكتب الثاني (Deuxième Bureau). على الرغم من أن كلاً من مصر والاتحاد السوفيتي السابق، إلى جانب دول الكتلة الشرقية التي تدور في فلكه، كان لهما في بعض الأحيان علاقات وثيقة بأجهزة المخابرات السورية، فإن تأثيرهما كان يقتصر على هياكلها وتطورها التنظيمي.

أنشأت سلطة الانتداب الفرنسي أجهزة المخابرات السورية قبل الاستقلال في عام 1945، وكانت مخابرات العاصمة الفرنسية تدير شؤون الاستخبارات الخارجية. وكانت الأجهزة الفرنسية في سورية مسؤولة فقط عن الأمن الداخلي وعن التجسس المضاد⁽²⁰⁾. بعد الاستقلال، توسعت مهمة هذه الأجهزة تدريجيًا، لتشمل استهداف الجماعات التي تعيش في المنفى والمعارضة في لبنان، إضافة إلى جمع المعلومات الاستخبارية ضد إسرائيل. كان لبنان مسرحًا لعدد من العمليات ضد المنفيين السياسيين والمعارضين⁽²¹⁾. وأشرف القسم الإسرائيلي على حلقات تجسس وعلى وحدات فدائية شبه عسكرية/عمليات إرهابية في شمال إسرائيل من قواعد في القنيطرة وجنوب لبنان.

من الناحية المؤسسية، انعكس الدور المهيمن للجيش في السياسة في صعود المكتب الثاني، فرع المخابرات في هيئة الأركان العامة، على حساب الإدارة المدنية للأمن العام (Sûreté Générale)⁽²²⁾. كانت فترة عبد الحميد السراج، كرئيس للمكتب الثاني، التي استمرت من 1955 إلى 1958، مثالاً على هذه الاتجاهات. تزايد نشاط ضباطه في كل من لبنان وشمال إسرائيل. وفي الوقت الذي تولى فيه السراج إدارة هذه الأنشطة، قام ببناء سلطته وسلطات المكتب الثاني في الداخل. لم يصبح الأمن أكثر من ذراع تنفيذي للمكتب الثاني.

خلال هذه الفترة، انتهج السراج والمكتب الثاني سياسة خارجية معادية للإمبريالية بشكل عام. تميزت تلك السياسة بدعم جمال عبد الناصر، الرئيس المصري، ومعارضة الولايات المتحدة وحكومة كميل شمعون، الرئيس اللبناني الموالية للغرب، لكن هذه السياسة كانت أكثر راديكالية من تلك التي كان يفضلها الرئيس

(20) - خوري، سورية والانتداب الفرنسي (لندن: آي بي تورييس، 1987)، ص. 78؛ وتوري، السياسة السورية والجيش 1945-1958 (أوهايو: مطبعة جامعة ولاية أوهايو، 1964)، الصفحات 37-39 و44-45. تم الحصول على مزيد من المعلومات حول تاريخ الأجهزة الأمنية السورية في مقابلة مع الجنرال ميشال سمعان، رئيس قوات الأمن الداخلي اللبنانية، شباط/فبراير 1992. حول المكتب الثاني الفرنسي بين الحربين، انظر نافار، جهاز المخابرات 1871-1944 (باريس: بلون، 1978).

(21) - على سبيل المثال، في أيار/مايو 1949، اندلعت أزمة بين دمشق وبيروت، بعد أن اعتقل اللبنانيون ضابطاً من المخابرات العسكرية السورية وثلاثة جنود أرسلوا في مهمة اغتيال في لبنان". 19 أيار/مايو 1949؛ مكتب السجلات العامة، ومكتب الأجانب E6848 / 75536/371، 2 حزيران/يونيو، 1949.

(22) - كان هذا مسؤولاً عن مكافحة التخريب بين السكان المدنيين. وكان مسؤولاً اسمياً أمام وزير الداخلية، لكنه أصبح موظفًا إلى حد كبير لدى الجنود.

شكري القوتلي في دمشق. ونتيجة لذلك، حاول رئيس الدولة ورئيس الأركان توفيق نظام الدين، في آذار/ مارس 1957، إعفاء السراج من مهامه، لكنهم لم يتمكنوا من القيام بذلك⁽²³⁾. حتى في هذه المرحلة المبكرة، أظهر فرع المخابرات العسكرية السورية درجة عالية من الاستقلالية، في صياغة السياسة وتنفيذها. ومع ذلك، فقد كان هذا الفرع أحد الفاعلين الاستخباراتيين في سورية، ولم يكن الفاعل المهيمن بعد⁽²⁴⁾.

في شباط/ فبراير 1958، اندمجت الحكومة السورية مع مصر لتشكيل الجمهورية العربية المتحدة. استمرت الوحدة حتى أيلول/ سبتمبر 1961. وفي أثناء الوحدة، أصبحت أجهزة المخابرات السورية تحت السلطة العامة لمديرية المخابرات العامة المصرية. وصار المكتب الثاني تابعاً لمديرية المخابرات العسكرية المصرية، بينما تم إنشاء مكتب خاص جديد تابع لوزارة الداخلية، وأصبح جهاز المخابرات الأساسي. مثل البقية، خضع الجيش السوري والحكومة السورية، لسيطرة مشددة من قبل المشير عبد الحكيم عامر، الحاكم باسم عبد الناصر، الذي أمره ناصر بإخضاع سورية للحكم المصري⁽²⁵⁾. وفي الوقت نفسه، تم توسيع أنشطة المخابرات السورية، وصارت مديريات الاستخبارات مساعدة في دعم سياسات عبد الناصر الخارجية. خلال الحرب الأهلية اللبنانية عام 1958، ساعد المكتب الثاني الجبهة الوطنية المعارضة⁽²⁶⁾. واستُخدم جميع المواطنين اللبنانيين والوحدات الفدائية والجنود السوريين السريين في عمليات سرية ضد قوات الدرك والمليشيات التابعة للحكومة اللبنانية⁽²⁷⁾.

بعد انفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة، كان على الحكومة السورية الجديدة، بقيادة الرئيس ناظم القدسي، أن تدافع عن نفسها ضد المخابرات المصرية، التي كانت تسعى لتخريبها⁽²⁸⁾. ركز

(23) - استغل السراج علاقاته الوثيقة بكبار السياسيين المتعاطفين والمصريين لعرقلة هذه الخطوة. من دالاس إلى غودباستر، "تقرير عن الوضع في سورية"، 22 آذار/ مارس 1957، نظام مرجعي للوثائق المرفوعة السرية، 1981، ليخ، الولايات المتحدة وسورية، 1953-1957: الحرب الباردة في الشرق الأوسط، ص. ص 215-219.

(24) - كان مصدر الصراع الدائم هو الدرك العسكري "الخاضع" وغير المدعوم من المدنيين، الذي تتأرجح سيطرته ذهاباً وإياباً بين وزارة الداخلية ووزارة الدفاع. إدارة المحفوظات والسجلات الوطنية الأميركية، مجموعة السجلات 59، 783.00 / 4-753.

(25) - ويلوك، مصر عبد الناصر الجديدة (لندن: ستيفنز وأولاده، 1960)، ص. ص 231-232؛ 19 آذار/ مارس 1958.

(26) - أشار تقرير استخباراتي أميركي صدر عام 1957 إلى أن كل عضو من أعضاء المكتب الثاني حصل على "كاميرا مراقبة".... ومسدس قلم حبر... وقاذف سهام... يمكن أن يقتل من دون ضوضاء على مسافة 75 متراً". "معلومات عن المكتب السوري الثاني" من المكتب العسكري الأميركي في بيروت، 20 حزيران/ يونيو 1957، DA تقرير استخباراتي 57-208-R.

(27) - انتشر العمل السري السوري على نطاق واسع لدرجة أن الحكومة اللبنانية تقدمت بشكوى إلى مجلس الأمن في حزيران/ يونيو 1958. "خطاب الدكتور مالك أمام مجلس الأمن، 6 حزيران/ يونيو 1958، S/823، الاجتماع 823، سجلات مجلس الأمن، 1958، ص. 4. تؤكد التقارير الصحفية والوثائق الحكومية على حد سواء أن هناك تدخلاً سورياً سريعاً واسعاً، شمل إمداد المعارضة بالسلح وتدريب القوات المسلحة واستخدام الجنود السوريين لتنفيذ هجمات إرهابية. حول الأزمة بشكل عام، انظر كوباين، الأزمة في لبنان (واشنطن، دي سي: معهد الشرق الأوسط، 1961)، ص. ص 71-168. للاطلاع على عمليات سرية سورية محددة، انظر على سبيل المثال، "اعتقال إرهابي سوري"، 27 حزيران/ يونيو 1958؛ "المكتب السوري الثاني كان يجهز ويرسل مبالغ إلى المختارة لدعم متمردي جنبلاط"، لوريان، 13 تموز/ يوليو 1958؛ FO، PRO، 371/134133 / VL1015 / 602، Scott to FO، 2 أيلول/ سبتمبر 1958.

(28) - دفعت الدعاية المصرية ورعاية الإرهاب ودعم محاولة انقلاب عام 1962 دمشق إلى الدعوة إلى عقد قمة خاصة لجامعة الدول العربية في آب/ أغسطس 1962 للاحتجاج. وأكدت المزاغم السورية من قبل الملحق العسكري المصري في بيروت، الذي انشق وقدم للسعوديين قائمة بعماله السوريين. نوتنغ، عبد الناصر (لندن: كونستابل، 1972) ص 313-315؛ دفاتر الشرق المعاصر، 50 (1962)، ص. 391.

المكتب الثاني والمخابرات المدنية التي تم إصلاحها، وقد سميت قيادة قوى الأمن الداخلي، أنشطتها في لبنان. كانت أهدافهم هي الحكومة اللبنانية والمنفيين السوريين والعملاء المصريين. واستمرت أساليبهم المكونة من عمليات نفسية، مثل حملات التشهير والاعتقالات⁽²⁹⁾.

مع انقلاب البعث في آذار/ مارس 1963، تكيفت الأجهزة الأمنية مع النظام السياسي الجديد. وتم تعيين مديرين جدد، لكن أجهزة المخابرات ظلت موبوءة بالفرقة والعصبوية مثل الجيش. ركز القادة الجدد على تجنيد وترقية رجال موالين لهم⁽³⁰⁾. وشهدت هذه الفترة مزيداً من التعزيز للوضع الداخلي للإدارات ولهيمنة الجيش. في عام 1963، صدر قانون حالة الطوارئ، فمنحهم ذلك حرية أكبر في القضاء على المعارضين. في 24 آذار/ مارس 1965، صدر المرسوم رقم (67)، الذي أدخل قيادة قوى الأمن الداخلي في الإطار العسكري، وبذلك أنهى حتى واجهة السيطرة المدنية. لقد أعيدت الأهمية المركزية لنظام الأمن والمخابرات المنضبط والقاسي إلى الحكام الجدد، من خلال انتفاضات نيسان/ أبريل 1964 في حماة، بقيادة الإخوان المسلمين وبدعم من مصر. لم تكن الحكومة قادرة على السيطرة على المعارضة، إلا من خلال جلب وحدات مدرعة وقصف جزء من المدينة⁽³¹⁾.

على الجبهة الخارجية، تواصل جمع المعلومات الاستخباراتية ضد إسرائيل⁽³²⁾، لكن الأهداف الرئيسية للعمليات السرية ظلت لبنان والقوات الموالية للناصرين. في أيار/ مايو 1964، في وقت الانتخابات النيابية اللبنانية، قُبض على ضابط سوري من قيادة قوى الأمن الداخلي في بيروت، بتهمة قيادة مجموعة تضمنت مهامها مهاجمة السفارة المصرية، وخطف السوريين المنفيين واغتيال اللبنانيين الموالين لمصر⁽³³⁾.

وفي هذا الوقت أيضًا، اضطلعت جماعة (فتح) الفلسطينية التي يقودها ياسر عرفات بدور أكبر. في الأيام الأولى كانت هذه الجماعة أداة للمكتب الثاني⁽³⁴⁾. رأى مدير المكتب، العقيد أحمد السويداني، أن

(29) - في أيلول/ سبتمبر 1962، رعى السوريون تشكيل حكومة مصرية في المنفى. في ربيع عام 1963، فجر عملاء سوريون وشبكة من السوريين محطة إذاعية ناصرية في لبنان، وتم الكشف عن العملية في طرابلس. كانت مهمتهم اغتيال السوريين في المنفى وتفجير مبنى حكومي محلي. دفاتر الشرق المعاصر، 50 (1962)، ص. 391: "تفجير محطة إذاعية سرية"، العالم العربي، 8 شباط/ فبراير 1963: "عصابة الإرهاب" العالم العربي، 12 شباط/ فبراير 1963.

(30) - استمرت هذه العملية بالتوازي مع صراعات حزب البعث الداخلية، التي ضيق تدرجياً من جوهر دعم الحزب والنظام. رابينوفيتش، سورية تحت حكم البعث 1963-1966 (القدس: منشورات جامعة القدس، 1972)، ص. 124-125: ودقلين، حزب البعث: التاريخ منذ النشأة إلى 1966 (ستانفورد، منشورات معهد هوفر، 1967)، ص. 218-227.

(31) - فان دام، الصراع على السلطة في سورية (لندن: كروم هيلم، 1979)، ص. 34. دفاتر الشرق المعاصر، 54 (1964)، ص. 96-98.

(32) - الملحق العسكري في نيقوسيا، الذي يعمل عادة في المكتب الثاني، نجح في تجنيد العديد من العملاء داخل إسرائيل. كاروز، المخابرات السرية العربية، ص. 295-299.

(33) - دفاتر الشرق المعاصر، 55 (1964)، ص. 264-265، كاروز، المخابرات السرية العربية، ص. 288-294.

(34) - يرى المراقبون المتعاطفون مع فتح أن العلاقة كانت أكثر مساواة مما أقترحه أنا. انظر كوبان، منظمة التحرير الفلسطينية (كامبردج، المملكة المتحدة: مكتبة كامبردج للشرق الأوسط، 1984)، ص. 32-35. ومع ذلك، ونظرًا لافتقار فتح إلى القوة البشرية المدربة والقواعد، فمن المحتمل أنها تصرفت بأمر من سورية في الأيام الأولى. توماس كيرنان، ياسر عرفات، الرجل والأسطورة (لندن: أباكوس، 1976)، ص. 198-200؛ ويكر، منظمة التحرير الفلسطينية: صعود وسقوط منظمة التحرير الفلسطينية (لندن: ويدنيلفيلد ونيكلسون، 1984).

جماعة عرفات تتلاءم مع استراتيجيته للحرب الثورية الشعبية ضد إسرائيل. وبما أن (فتح) لم يكن لديها رجال في هذه المرحلة، فقد سمح لها بتجنيد أعضاء من الوحدة الفدائية التي تم إنشاؤها في الخمسينيات (35). وما يدل على العلاقة الحميمة بين (فتح) والمكتب الثاني حقيقة أن أول هجوم ناجح من جانب (فتح) في 31 كانون الأول/الأول 1964، نُفذ ضد شركة المياه الوطنية الإسرائيلية، وهي منشأة لطالما كانت هدفاً للاحتجاجات الدبلوماسية السورية والهجمات العسكرية (36). والقيد الوحيد على أنشطتهم كان أن الهجمات يجب أن تنطلق من لبنان والأردن، وليس مباشرة من الأراضي السورية. على الرغم من أن إسرائيل قامت بالانتقام ضد أهداف سورية (37)، فقد شنت إسرائيل عملية انتقامية إسرائيلية ضد قواعد حرب العصابات المزعومة في لبنان والأردن.

بعد انقلاب شباط/فبراير 1966 داخل حزب البعث، برز صلاح جديد كزعيم أكثر تطرفاً للنظام السوري حتى الآن. وحرصاً على ترسيخ أوراق اعتماده المتطرفة، ولانتقاده أعدائه الكثيرين ومهاجمتهم، ثبت جديد سيطرته المركزية على جميع أجهزة المخابرات والأمن، تحت قيادة العقيد عبد الكريم الجندي (38)، الذي كان دعمه لـ جديد حاسماً لدرجة أنه عندما توفي الجندي في آذار/مارس 1969، صارت مسألة سقوط جديد مسألة وقت فقط.

من عام 1966 إلى عام 1969، قام الجندي بتوسيع دور وسلطة إدارته، سواء في الداخل أو في الخارج. وفي هذه الفترة، تم ترسيخ سمعتها بعدم الرحمة الوحشية (39). تم تكثيف استخدام المقاتلين الفلسطينيين ضد إسرائيل، في محاولة لمحاكاة نجاحات جبهة التحرير الوطني الجزائرية وفيت كونغ (Viet Cong - جبهة تحرير جنوب فيتنام)، وللتعويض عن الدونية العسكرية المهينة لسورية. تميزت العلاقات السورية الأردنية بأحداث عدة، مثل تلك التي وقعت في 21 أيار/مايو 1967، عندما انفجرت سيارة مفخخة في معبر الرمثا الحدودي، وأسفرت عن مقتل 21 أردنياً (40).

في تشرين الثاني/نوفمبر 1970، أطيح حافظ الأسد بصلاح جديد، ووصف ذلك الانقلاب بـ «الحركة

(35) - كان جلال كاعوش أحد هؤلاء الرجال. من مواليد الجليل الأعلى، عمل في سورية منذ عام 1949. كان يدير شبكات تجسس في شمال إسرائيل ونفذ هجمات إرهابية في الخمسينيات من القرن الماضي. عام 1958 قاد وحدة فدائية تقاتل مع الجبهة الوطنية اللبنانية. وفي عام 1965، اعتقلته القوات اللبنانية أثناء قيادته لوحدة من (فتح). وقد "انتحر" أثناء استجوابه في مقر المكتب الثاني اللبناني، في شباط/فبراير 1966.

(36) - كوبان، منظمة التحرير الفلسطينية، ص. 33.

(37) - على سبيل المثال، في آذار/مارس 1965، هاجم الجيش الإسرائيلي معدات بناء سورية بالقرب من تل القاضي. دفاتر الشرق المعاصر، 57 (1965)، ص. 33.

(38) - "أساليب لا ترحم في الصراع على سورية"، أوبزرفر، 6 آذار/مارس 1966؛ سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط (لندن: أي بي توريس، 1988)، ص. 104-109.

(39) - يروي باتريك سيل حالات عدة تم فيها استخدام التعذيب ضد كبار المسؤولين المعارضين لصلاح جديد، سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، ص. 114.

(40) - سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، ص. 115؛ وكبير، الحرب الباردة العربية: جمال عبد الناصر وخصومه، 1970-1958 (لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، 1971)، ص. 126-127.

التصحيحية». لقد أثبت نظام الأسد أنه الأكثر استقرارًا واستمرارية في سورية منذ الاستقلال، حيث خفف من حدة الراديكالية السابقة. في عهد الأسد، كان هناك استمرارية ملحوظة بين كبار المسؤولين في مجتمع الاستخبارات⁽⁴¹⁾. وهذا يتناقض مع الاضطرابات التي حدثت في العقدين الماضيين التي تعكس استقرار نظامه ومدى ارتباط قادة أجهزة المخابرات الرئيسية بالروابط الشخصية والعائلية بالأسد. نظام الأسد هو نظام زمرة أقلية، وتشكل القيادة العليا، بنسبة كبيرة، من عائلة الأسد الموسعة ومن المجتمع العلوي. وكانت دعائمها الرئيسية هي دوائر الاستخبارات والوحدات شبه العسكرية وبعض القيادات العسكرية⁽⁴²⁾.

في السبعينيات، كانت أجهزة المخابرات نشطة للغاية في الخارج، وشاركت في عمليات حرب العصابات والعمليات الإرهابية، لا سيما تلك التي نفذتها مجموعات بالوكالة⁽⁴³⁾. كانت بؤر هذا النشاط عمليات فدائية في الجولان وشمال إسرائيل، إضافة إلى تنفيذ عمليات تخريب واغتيال وإرهاب في أوروبا والعالم العربي⁽⁴⁴⁾.

خلال الفترة 1978-1982، عندما هزتمرد بقيادة الإخوان المسلمين النظام، توسع دور وقوة أجهزة المخابرات بشكل كبير⁽⁴⁵⁾. وفي هذه الفترة، اكتسبوا موارد وأفرادًا بصورة متزايدة، وسلطات أكبر، وأظهروا قسوة وحشية محسوبة لتركيع أي خصم محتمل⁽⁴⁶⁾. منذ قمع هذا التمرد، وجدت هذه المنظمات القليل لإبقائها مشغولة على جبهة الأمن الداخلي. لقد أصبحوا إقطاعيات شخصية تابعة لمديرهم، ويتصرفون بموارد وسلطة هائلة. المنافسة بينهما شرسة ولا يتم تقييدها إلا من خلال قبضة الأسد الحازمة، ومعرفة أن عليهم ألا يدعوا تنافسهم يقوّض استقرار النظام الذي يعتمدون عليه جميعًا⁽⁴⁷⁾.

لقد حولت هذه المؤسسات اهتمامها بشكل متزايد إلى السياسة الخارجية. في لبنان، برزت المخابرات العسكرية كمؤسسة مهيمنة. تم توثيق استخدام الإرهاب بصورة مؤكدة، وخاصة من قبل المخابرات

(41) - العميد علي دوبا يترأس المخابرات العسكرية منذ عام 1973، بينما العميد محمد الخولي ظلّ مديرًا للمخابرات الجوية من عام 1963 إلى عام 1987.

(42) - مناقشات طبيعة النظام، انظر حنا بطاطو، "بعض الملاحظات حول الجذور الاجتماعية للجماعة العسكرية الحاكمة في سورية وأسباب هيمنتها"، مجلة الشرق الأوسط، 35، العدد 3 (صيف 1981)، ص. ص 331-344؛ فيورست، "ظل صلاح الدين"، نيويورك، 8 كانون الثاني/يناير 1990، ص. ص 40-65.

(43) - على سبيل المثال، صورت دمشق الصاعقة، التي كانت مسؤولة عن كثير من العمليات، على أنها منظمة فلسطينية مستقلة. في الواقع، كان أحد الإجراءات الأولى التي اتخذها الأسد عند وصوله إلى السلطة هو تقليص استقلال الجماعة وإدخالها في المؤسسة العسكرية السورية النظامية. للحصول على قائمة بعمليات الصاعقة، انظر مكتب نائب الرئيس الأميركي، ملفات الجماعة الإرهابية (واشنطن، دي سي: مكتب مطبوعات الحكومة، 1988). وبالنسبة إلى موقف الأسد من الصاعقة، انظر، سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، ص. 181.

(44) - من أجل دراسة استقصائية عن حرب العصابات والنشاط الإرهابي السوري في السبعينيات، انظر بريتشيت، "الاستراتيجية السورية بصدد الإرهاب: 1971-1977"، فصلية الصراع، 8، العدد 3 (صيف 1988)، ص. ص 27-48.

(45) - ميدل إيست ووتش، سورية بلاقناع: قمع نظام الأسد لحقوق الإنسان، ص. ص 8-21.

(46) - وكالة استخبارات الدفاع الأميركية، برقية من ملحق الدفاع الأميركي، دمشق، 27 كانون الأول/ديسمبر 1977 (VZCZCML 0805T2591L)، صدر بموجب قانون حرية المعلومات.

(47) - اندلعت هذه المنافسة في عام 1983-1984، عندما أصيب الأسد بنوبة قلبية. درايسديل، "مسألة الخلافة في سورية"، مجلة الشرق الأوسط، 39، العدد 2 (ربيع 1985)، ص. ص 246-257.

العسكرية والمخابرات الجوية⁽⁴⁸⁾. لتتناول بعض الحوادث من عام واحد فقط، في عام 1983 تم مهاجمة ممثلي السفارة الأردنية في إسبانيا، واليونان، وإيطاليا، والهند. قتل اثنان وجرح خمسة، وتعرض مسؤولو منظمة التحرير الفلسطينية في اليونان والبرتغال للهجوم، حيث أسفر عن مقتل شخصين وثلاثة جرحى. أدت هجمات أخرى بالقنابل في إسرائيل وتركيا والأردن إلى إصابة 12 شخصًا. أصبحت هذه الأساليب هي الأساليب الأساسية في السياسة الخارجية السورية في هذه الفترة. شجّع نجاح تلك العمليات الواضح النظام على استخدامها. من خلال استخدام الإرهاب، تمكّن الأسد من تخليص نفسه من المعارضين السياسيين، وطرد إسرائيل والولايات المتحدة من لبنان، وجعل كلاً من الملك حسين، العاهل الأردني، وياسر عرفات (رئيس منظمة التحرير الفلسطينية) يتخذون المواقف نفسها، في عدد من المناسبات الحاسمة.

من هذه الرواية التاريخية، ينبثق موضوع مركزي. منذ عام 1948، كان الجيش هو ساحة السياسة التي يدار من خلالها الصراع على السلطة⁽⁴⁹⁾. ومع ذلك، عند استخدام وحدات الجيش النظامي في مختلف الانقلابات ومحاولات الانقلاب، كانت أكثر الأدوات فاعلية هي الاستخبارات وأجهزة الأمن. وتجسّد ذلك في الصراع على السلطة بين الأسد وجديد. في آذار/ مارس 1969، استخدم رفعت الأسد (الأخ الأصغر لحافظ الأسد) وحداته شبه العسكرية، بالاشتراك مع المخابرات العسكرية، لسحق قوات عبد الكريم الجندي الأمنية. كان هذا هو الذي حسم الصراع بين الأسد وجديد في نهاية المطاف⁽⁵⁰⁾. وكانت السيطرة على هذه الإدارات أمرًا حيويًا لجميع اللاعبين في السياسة السورية الحديثة. في عملية الاستحواذ على هذا الدور السياسي المركزي، اكتسبت هذه الإدارات الأمنية قوة هائلة.

(48) - م. ماعوز، "دولة تدير الإرهاب في الشرق الأوسط: حالة سورية"، مجلة الشرق الأوسط، (ربيع 1987)، ص. ص 11-15. أشارت وزارة الخارجية الأميركية إلى أن المخابرات السورية، منذ عام 1983، تميل إلى العمل أكثر من خلال الجماعات الإرهابية بالوكالة، بدلاً من فضح عملائها، كما كانت الممارسة المعتادة من قبل. وقدرت الوزارة أن الهجمات الإرهابية التي تدعمها سورية تسببت في سقوط 500 ضحية بين عامي 1983 و1986. وزارة الخارجية الأميركية، الدعم السوري للإرهاب الدولي: 1983-1986 (واشنطن العاصمة: وزارة الخارجية، كانون الأول/ ديسمبر 1986).

(49) - في عام 1948، افتتح انقلاب حسني الزعيم تقليد المشاركة العسكرية في السياسة.

(50) - سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، ص. ص 150-153.

دولة المخابرات

غالبًا ما يستخدم مصطلح «دولة المخابرات» استخدامًا فضفاضًا حين يتعلق الأمر بالعالم العربي المعاصر، للإشارة إلى طبيعة سلطة الدولة الاستبدادية في معظم أنحاء المنطقة. تقدّم سورية الأسد مثالًا ساطعًا على مثل هذه الدولة. منذ الاستقلال حتى منتصف الستينيات، كانت أجهزة المخابرات عنصرًا أساسيًا في الصراع على السلطة. على وجه الخصوص، حظيت السيطرة على المكتب الثاني بتقدير كبير، لأنه مكّن الفصيل الذي كان يسيطر عليه من اضطهاد خصومه بمجموعة كاملة من الاعتقالات السريعة والمحاكم العسكرية⁽⁵¹⁾. في عهد الأسد، عزز النظام قبضته على أجهزة المخابرات، حيث أصبحت تسيطر على جميع المؤسسات السياسية والعسكرية الأخرى، ومن ضمن ذلك مؤسسات الدولة. وهي تؤدي الآن دورًا رائدًا في صنع وتنفيذ السياسة الداخلية والخارجية السورية.

من أجل فهم طريقة عمل النخبة التي تصنع القرار في سورية، من الضروري فهم العلاقات المتبادلة بين أجهزة المخابرات، وفهم هيكلها ومعايير عملها⁽⁵²⁾. لسوء الحظ، من الصعب جدًا متابعة هذا النوع من البحث بخصوص أي جهاز استخباراتي⁽⁵³⁾، فما بالك بسورية! أفضل ما يمكن القيام به في الوقت الحالي هو رسم مخطط تنظيمي لجهاز المخابرات في البلاد. من المستحيل تحليل الهيكل الدقيق بدقة، لأن العلاقات الشخصية والولاءات تهمّ أكثر بكثير من التقسيمات المؤسسية. يجب أن يُنظر إلى هذه المؤسسات على أنها شبكات موسعة من المحسوبيات، أكثر من كونها هياكل بيروقراطية رسمية⁽⁵⁴⁾. تسجل المصادر المنشورة أن لدى سورية 15 جهازًا أمنيًا واستخباراتيًا منفصلاً. وفي ما يلي أهمها⁽⁵⁵⁾:

مجلس الأمن الرئاسي: رئيس المجلس هو «رئيس supremo» الاستخبارات لدى الأسد، وهو المسؤول عن

(51) - ومن الأمثلة البارزة، المحاكمات التي أعقبت اغتيال عدنان المالكي عام 1955، التي استخدمها المتعاطفون مع حزب البعث في المكتب لتدمير خصومهم اليمينيين. للحصول على تقرير كامل، انظر راثميل، الحرب السرية في الشرق الأوسط: الصراع السري على سورية 1949-1961، ص. 97-103.

(52) - للحصول على تقييم حديث لمواقف بارونات الاستخبارات المنافسة، انظر بروس، «تغييرات في القيادة العليا السورية»، مجلة جين للمخابرات، 7، العدد 3 (آذار/مارس 1995)، ص. 126-128.

(53) - قد تكون المقاربة التي قد تساعد في وضع معايير وقيم تشغيلية واضحة هي تطبيق المفاهيم التي تم تطويرها في دراسة أنثروبولوجيا البيروقراطية. انظر ماك هيمان، «إقحام القوة في أنثروبولوجيا البيروقراطية»، الأنثروبولوجيا الحالية، 36، العدد 2 (نيسان/أبريل 1995)، ص. 261-277.

(54) - هاينبوش، السلطة الاستبدادية وتشكيل الدولة في سورية البعثية: الجيش والحزب والفلاحون، في مواضع متفرقة.

(55) - نُشرت نسخة من هذا المخطط التفصيلي في مجلة (جين) للاستخبارات، 7، العدد 3 (آذار/مارس 1995)، ص. 127. مصادر هذا الوصف هي نشرة المخابرات، 13 أيلول/سبتمبر 1989، ص. 8؛ 27 أيلول/سبتمبر 1989، ص. 7، 25 تشرين الأول/أكتوبر 1989، ص. 7. وكالة استخبارات الدفاع الأميركية، برقية من ملحق الدفاع الأميركي، دمشق، 27 كانون الأول/ديسمبر 1977. الوثائق التي تم الحصول عليها بموجب قانون حرية المعلومات؛ سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط؛ كاروز، المخابرات العربية السرية. ميدل ايست ووتش، سورية بلا قناع؛ منظمة العفو الدولية، تقرير إلى حكومة الجمهورية العربية السورية؛ مقابلات أجراها الكاتب مع مسؤولين إسرائيليين، ومسؤولين بريطانيين وسوريين.

الإشراف على الأجهزة الأخرى وحلّ النزاعات بين الأجهزة. وكان الرجلان اللذان شغلا هذا المنصب ضباطاً من القوات الجوية، وكنا من المقربين من الرئيس مدة طويلة، وقد شغل اللواء ناجي جميل المنصب من عام 1971 إلى عام 1978، والشاغل الحالي هو العميد محمد الخولي. كما يسيطر المجلس على أجهزة استخباراتية وأمنية صغيرة خاصة به، مثل مكتب الاتصال الخارجي، الذي يراقب أنشطة الدبلوماسيين الأجانب في دمشق.

مديرية المخابرات العامة: وهي التجسيد الحالي للمخابرات المدنية. تأسست بشكلها الحالي عام 1971. وتسيطر على الشرطة المدنية، وحرس الحدود، وتتولى المسؤولية الأساسية عن مراقبة حزب البعث، والموظفين المدنيين، وعامة الشعب. كان عدنان باباغ، أول مدير لها. وكان خليفته علي حمداني في المنصب في منتصف السبعينيات، وكان فؤاد عبيسي مديراً عام 1983. وقد تولى المنصب ماجد سعيد في أوائل عام 1987، وأُقيل في 1994.

مديرية الأمن السياسي: هي فرع من دائرة المخابرات العامة، يتعامل مع المخابرات السياسية والأمن، بدلاً من الشرطة الجنائية والمدنية. في أوائل الثمانينيات ترأسها أحمد سعيد صالح، ومن عام 1987 حتى وقت قريب ترأسها عدنان بدرحسن. وهي مقسمة إلى فرع الأمن الداخلي، وإدارة الأمن الخارجي. كان محمد ناصيف، يرأس فرع الأمن الداخلي حتى وقت قريب. يبدو أن إدارة الأمن الخارجي مقسمة إلى ثلاث أقسام: الشؤون العربية، وشؤون اللاجئين، وشؤون الصهيونية واليهود.

المخابرات العسكرية: كان المكتب الثاني الذي سبق المخابرات العسكرية لاعباً سياسياً قوياً. من المحتمل أن تكون المخابرات العسكرية التي تأسست عام 1969، هي الآن إدارة الاستخبارات المهيمنة في سورية. وفي لبنان، يبدو أن الاستخبارات العسكرية بقيادة غازي كنعان لا تسيطر على الوضع العسكري والأمني فحسب، بل تسيطر أيضاً على السياسة السورية.

تتحكم المخابرات العسكرية في الشرطة العسكرية، التي توفر الأمن لعناصر النخبة الحاكمة، ومكتب رئيس فرع الاستطلاع، الذي ربما يكون مسؤولاً عن جمع المعلومات العسكرية الاستراتيجية والتكتيكية، وتصنيفها وتحليلها. ويتمثل دور المخابرات العسكرية الأساسي في ضمان ولاء الجيش، كما أنها مسؤولة عن تنفيذ عمليات حربية غير تقليدية، وفي عام 1969 تم تعيين العقيد علي ظاظا مديراً له، ثم استُبدل في عام 1971 بالعقيد حكمت الشهابي، وتولى اللواء بيطار مهامه في عام 1973، وفي العام نفسه حل محله العميد علي دوبا.

المخابرات الجوية: هذه الإدارة هي الأقرب إلى الأسد. شغل العميد محمد الخولي منصب مديرها من عام 1963 حتى عام 1987. وقد نُقل من المنصب بعد أن ربطته قضايا قضائية بعمليات إرهابية في بريطانيا وألمانيا الغربية. المدير الحالي العقيد إبراهيم حويجة، وهو ابن شقيقة الخولي.

شغل ناجي جميل الأدوار المزدوجة لقائد القوات الجوية، ومدير مجلس الأمن الرئاسي من عام 1971 حتى عام 1978. وكان الخولي مديراً لإدارة المخابرات الجوية. وبحلول عام 1977، كان الأخير أيضاً المساعد الشخصي للرئيس لشؤون الاستخبارات والأمن، والمسؤول عن الترتيبات الأمنية للوظائف الرسمية. ثم انتقل بعد ذلك إلى الجمع بين وظيفتي مدير المخابرات الجوية ومدير مكتب الاستخبارات القومي. وتمثل

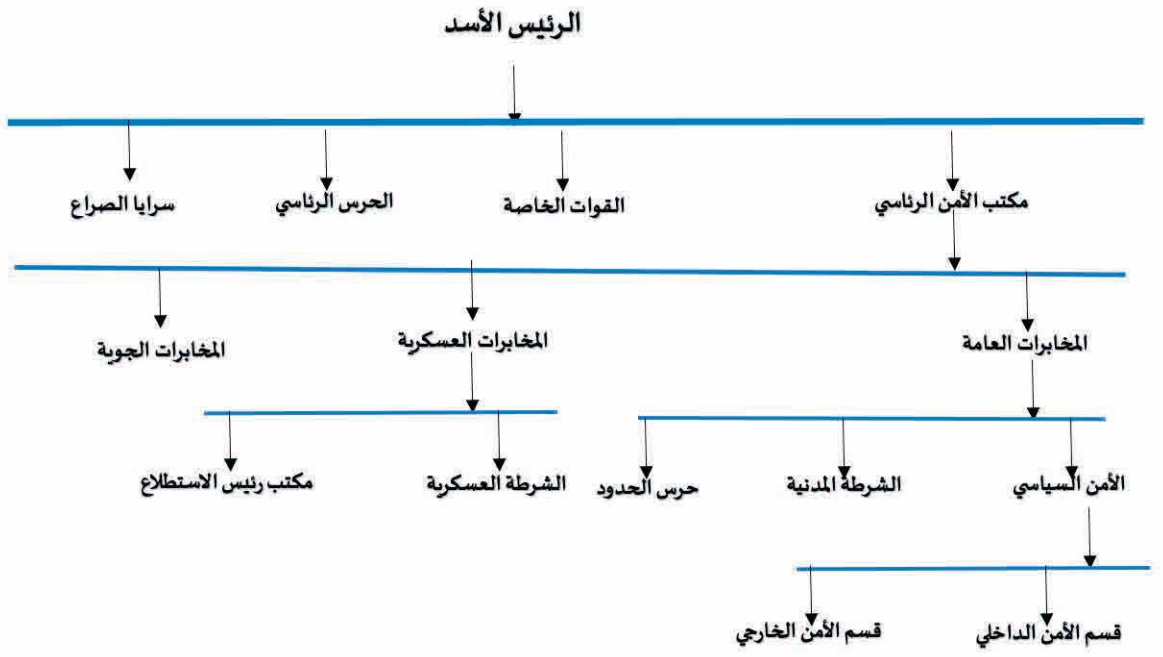
الأدوار الأساسية لهذه الإدارة في ضمان ولاء القوات الجوية، وتوفير الأمن المادي للوظائف المدنية، وتنفيذ بعض العمليات الخارجية.

القوات الخاصة: تشكلت في السبعينيات من القرن الماضي، وتضم هذه الوحدة العسكرية النخبة ما بين (10,000 و15,000) فرد، وهي مجهزة بأسلحة ثقيلة. ونفذت إجراءات ضد الإخوان المسلمين داخليًا، والإسرائيليين في لبنان.

الحرس الرئاسي: تأسس عام 1976، ويقود الحرس البالغ قوامه (10) آلاف فرد عدنان مخلوف، ابن عم زوجة الأسد. ودوره حراسة القصر الجمهوري، ووسط دمشق.

سرايا الصراع: هذه الوحدة الصغيرة شبه العسكرية يقودها عدنان الأسد، ابن عم الرئيس.

وحدات أخرى. عمليًا كل شخصية بارزة في النظام لديها نوع من وحدة الأمن الشخصي. قد تتكون هذه من حفنة من الحراس الشخصيين، أو قد يكون جهاز استخبارات واسع النطاق. معظم هذه الوحدات الصغيرة مسؤولة فقط عن أمن الإقطاعات الشخصية لقائدها.





سورية والأردن: الإرهاب والإرهاب المضاد، 1960-1961

تم التطرق إلى ميل أجهزة المخابرات السورية إلى الانخراط في العنف السياسي في الدراسات⁽⁵⁶⁾، التي تتعامل بشكل أساسي مع العمليات المعادية للغرب/ لإسرائيل. ومع ذلك، هناك مجموعة غنية من المواد الخاصة بالعمليات العربية البينية التي تم استخراجها وتحليلها بشكل غير كافٍ. ميزة هذا المجال من الدراسات هي أن العمل شبه العسكري هو في كثير من الأحيان النقطة التي تصبح فيها الأنشطة السرية علنية. لذلك، من خلال التركيز على هذا الموضوع، يمكن للباحثين معرفة الكثير عن أداء أجهزة الاستخبارات في الدول بشكل عام.

على الرغم من صعوبة توثيق العمل السري والعمليات الإرهابية بحكم التعريف، فإن من الممكن استخدام الأرشيفات الغربية لإلقاء بعض الضوء على هذه القضايا. الدراسة المعروضة هنا هي تفحص للمعركة السرية التي اندلعت بين المخابرات السورية والأردنية، من آذار/ مارس 1960 إلى آذار/ مارس 1961.

تدهورت العلاقات بين الحكومتين السورية والأردنية، خلال منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، حيث أحكم الناصريون والبعثيون قبضتهم على السلطة في دمشق. في عام 1957، اندلعت أزمة كبيرة عندما ألحق الملك الأردني الملك حسين بلاده بشكل حاسم بالمعسكر الغربي، وسحق العناصر الناصرية في جيشه وحكومته. بذلت المخابرات السورية - بقيادة العقيد عبد الحميد السراج - قصارى جهدها لدعم المعارضة خلال ربيع وصيف 1957، لكن الأمن الأردني أحبط جهودهم التخريبية بمساعدة من بريطانيا⁽⁵⁷⁾.

شكل قيام الجمهورية العربية المتحدة، في شباط/ فبراير 1958، تهديدًا مباشرًا للأردن، إذ أصبحت أجهزة مخابرات عبد الناصر قادرة على العمل من خلال السوريين. خلال عام 1958 سعى عملاء سوريون ومصريون لإثارة المعارضة الموالية للناصرية في الأردن، وقاموا بتوزيع المطبوعات التخريبية وتهريب الأسلحة إلى داخل البلاد⁽⁵⁸⁾. كما نفذ عملاء سوريون ومصريون سلسلة من الهجمات بالقنابل. لكن في أعقاب الثورة العراقية في تموز/ يوليو 1958، سارعت بريطانيا إلى إرسال قواتها إلى الأردن، وزادت الولايات المتحدة دعمها اللوجستي. ونتيجة لذلك، تمكن الملك حسين من مواجهة التهديد التخريبي وإحكام السيطرة المطلقة على المعارضة الداخلية.

خلال معظم عام 1958 وأوائل عام 1959، ظلّت أجهزة المخابرات في الجمهورية العربية المتحدة، وخاصة عناصرها السورية، منشغلة بالسيطرة على المعارضة الداخلية، ومتابعة حرب سرية واسعة النطاق في

(56) - حتى إن الباحث الفرنسي الشهير ميشيل سورا جادل بأن نظام الأسد قد قام بتصدير "إرهاب الدولة لتأسيسه كقانون جديد للعلاقات الدولية". سورا، الدولة المتوحشة (باريس: طبعة دي سوي، 1989)، ص. 91.

(57) - رعد، دبلوماسية الملك حسين الخارجية: كانون الثاني/يناير 1956 - كانون الأول/ديسمبر 1958 (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة كامبريدج، 1993)، ص 111-140؛ فاتيكويتيس، السياسة والجيش في الأردن (لندن: فرانك كاس، 1967)، ص. ص 126-135.

(58) - في منتصف عام 1958، كشفت السلطات الأردنية عصابة بدو لتهريب الأسلحة عبر النقب، وكشفت عن خلية إرهابية مدعومة من سورية. لتفاصيل أكثر، انظر من جونستون إلى FO، 21 آب/أغسطس 1958.

لبنان، ومواجهة أنشطة النظام العراقي الثوري في ظل حكم عبد الكريم قاسم⁽⁵⁹⁾. ومع ذلك، لم ينس السراج عداءه مع النظام الملكي الأردني، الذي عدّه دمي رجعية للغرب الإمبريالي.

استمرت الهدنة غير الرسمية بين سورية والأردن، من آب/ أغسطس 1959 إلى منتصف 1960، وفي ذلك الوقت بدأت عمان، بتشجيع من السعوديين، ببث دعوات للشعبيين السوري والمصري لإطاحة حاكمهما. في أيار/ مايو 1960، انتقدت إذاعة عمان «الدكتاتوريين الصغار» و«الحكام الفرعونيين»⁽⁶⁰⁾. وفي 26 حزيران/ يونيو، هاجم الملك حسين عبد الناصر مباشرة، قائلاً: «لقد شهد العالم كثيرًا من الدكتاتوريات التي قادها في معظم الحالات رجالٌ من مستوى أعلى ونوعية أفضل ومكانة أرقى وشخصية أفضل... وأكثر قيمة من فخامة الرئيس. ومع ذلك، سرعان ما انهار هؤلاء الرجال. سيتخلص التاريخ منه... كما ينبذ كل مغامر مضلل»⁽⁶¹⁾.

رد السراج بالهجوم، ولكنه هذه المرة قام بتغيير تكتيكاته، إذ لم تعد هناك حركة معارضة محلية نشطة لدعمه. وسعى عملاؤه إلى ضرب قلب النظام الملكي، من خلال استهداف الملك ووزرائه مباشرة.

كان الأمن الأردني قد كشف بالفعل في شهر آذار/ مارس عن مؤامرة اغتيال كبرى، عزاها إلى «منظمة سرية» مصرية، وليس إلى السراج. وانكشفت المؤامرة عند اعتقال أردني فلسطيني، واتهامه بالتآمر لقتل هزاع المجالي، رئيس الوزراء، والشريف ناصر، خال الملك. تبين أن الفلسطيني كان يعمل في دمشق، عندما تعرض لضغوط من عبد الله الريمائي، البعثي الأردني المنفي، ومن علي أبو نوار، رئيس هيئة الأركان الأردني السابق للتعاون معهم. كان قد أُعطي جواز سفر لبناني، وأمر بالعودة إلى الأردن، حيث كان عليه الاتصال بضابط الأمن السابق، النقيب محمد مطلق، الذي قام بدوره بتسليم الفلسطيني مسدسًا، سبق أن هربته إلى البلاد اثنان من شركاء مطلق، وأطلعه على خطة اغتيال المجالي، والشريف ناصر. في أعقاب ذلك، تم اعتقال ستة ضباط سابقين في الجيش، وتقدم الأردن بطلب علي لتسليم أبو نوار والريمائي من سورية. وأخبر المجالي السفير البريطاني، تشارلز جونستون، أنه اقترح شن غارة لقوات الكوماندوس على معسكر بالقرب من درعا، حددته المخابرات الأردنية على أنه قاعدة تدريب شبه عسكرية تديرها الجمهورية العربية المتحدة للمنفين الأردنيين⁽⁶²⁾.

تم الكشف عن مؤامرات أخرى فاشلة في الأشهر التالية. وفي آب/ أغسطس، أدين أحد أفراد حاشية الملك حسين بمحاولة قتل الملك، من خلال وضع حمض في قطرات الجيوب الأنفية. اعترف الرجل بأن مسؤولاً من سفارة الجمهورية العربية المتحدة قدم له الرشوة مقابل تجنيده. وفي آب/ أغسطس أيضًا،

(59) - كان الحدث الأكثر دراماتيكية هو تمرد الموصل في آذار/ مارس 1959 حيث تلقى الثوار المناهضون لعبد الكريم قاسم مساعدة، وإن لم يكن بشكل كافٍ، من قبل عملاء المخابرات السورية. محمود الدرة، "ثورة الموصل بعد سبعة أعوام"، دراسات عربية، العدد 6 (نيسان/ أبريل 1966)، ص. ص 46-59؛ بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق (برينستون، نيو جيرسي: مطبعة جامعة برينستون، 1978)، ص. ص 866-889.

(60) - راديو عمان، 25 أيار/ مايو 1960، ملخص بي بي سي العالمية (يشار إليه فيما بعد بـ SWB) الجزء الرابع، العدد 344، 27 أيار/ مايو 1960.

(61) - راديو عمان، 26 حزيران/ يونيو 1960، SWB الجزء الرابع، العدد 370، 28 حزيران/ يونيو 1960.

(62) - نصحه جونستون بعدم اتخاذ مثل هذه الخطوة المتعجلة، 26 آذار/ مارس 1960.

اعترف طاهٍ في القصر، كان يخطط لتسميم الملك، بأن المخابرات السورية قد كلفته بهذه المهمة⁽⁶³⁾. ومع ذلك، لم يمضِ سوى شهر حتى أثمرت جهود السراج.

في 29 آب/ أغسطس، انفجرت قنبلة في درج (جرار) بطاولة المجالي في مكتبه. وكان المجالي، قبل أسابيع قليلة، قد انتقد عبد الناصر باعتباره «رجلاً محمومًا وحقودًا لا يدرك ما يقول»⁽⁶⁴⁾. وصف جونستون نتائج الانفجار، قائلاً: «لقد احترقت ساقه اليسرى... تم تفجير قدمه اليمنى، وكلتا يديه ذهبتا. حُزّت حنجرته كما لو أنها حُزّت بسكين، على الأرجح بشظايا من لوح الزجاج على سطح مكتبه. كان على وجهه تعبير عن الدهشة الكاملة»⁽⁶⁵⁾. وقد قُتل وكيل وزارة الخارجية في الانفجار. وبعد عشرين دقيقة، انفجرت قنبلة ثانية في غرفة من الطابق الأرضي من المبنى. قتلت القنابل في الانفجارين (12) شخصًا وجرحت (41) آخرين⁽⁶⁶⁾.

الهجوم، الذي «تم التخطيط له بوضوح بمشورة الخبراء»، كان من تنظيم برهان أدهم، أحد أكثر مساعدي السراج الموثوق بهم، وضابط استخبارات سوري آخر، بهجت مسوتي⁽⁶⁷⁾. كان مع المتآمرين الرئيسيين المشاركين اثنان من المنفيين الأردنيين: صلاح الشرع، وزكريا الطاهر. الشرع كان شقيق رئيس هيئة الأركان لسابق، صادق الشرع، الذي كان مسجونًا في أوائل عام 1959 لدوره في محاولة انقلاب⁽⁶⁸⁾. كان طاهر يعمل مع المخابرات السورية منذ منتصف عام 1958، وسبق أن نظم عملية تهريب السلاح المعد للاستخدام في مؤامرة آذار/ مارس. وكان قد جند أحد المتورطين في التفجير، صلاح الصفدي، عام 1959 ودفع له (1,500) ليرة سورية شهريًا، للقيام بأنشطة دعائية شريرة ومحبطة في الأردن. بعد ذلك، قدّم طاهر للصفدي (10,000) دينار أردني لدوره في عملية المجالي. على الرغم من أن المخابرات السورية عادة ما تهرب المتفجرات إلى الأردن في شاحنات تمرّ بين سورية والخليج، فقد تم تسليم العبوة في هذه الحالة بواسطة سائق سيارة أجرة من دون علمه بها. قام الصفدي بجمع الحقيبة المحشوة بـ 30 كيلوغرامًا من المتفجرات، وسلمها إلى اثنين من مبعوثي مكتب رئيس الوزراء سبق أن تم تجنيدهما، ويبدو أن المجالي نصح بطردهما قبل الهجوم بفترة وجيزة، للاشتباه بهما، لكنه رفض ذلك، ففي ليلة الثامن والعشرين من الشهر، وضع الرسول قنبلة في مكتب رئيس الوزراء، وأخرى في غرفتهم بالقرب من مدخل المبنى، وبعد ذلك غادروا على الفور إلى سورية. عبروا الحدود بسلام قبل الفجر⁽⁶⁹⁾.

(63) - الملك حسين يرقد قلعةً (لندن: هاينمان، 1962)، ص. 187-194؛ سنو، حسين: سيرة ذاتية (لندن: باري وجينكينز، 1972)، ص. 134؛ جونستون، حافة الهاوية في الأردن (لندن: هاميش هاملتون، 1972)، ص. 153.

(64) - راديو عمان، 26 حزيران/ يونيو 1960، SWB الجزء الرابع، العدد 370، 28 حزيران/ يونيو 1960.

(65) - من جونستون إلى نبيل الوطن، 1 أيلول/ سبتمبر 1960.

(66) - قدّر جونستون في البداية عدد الجرحى بـ 85، لكن المدعي العام الأردني أفاد لاحقًا بالرقم 41، 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1960. انظر أيضًا "51 شهيدًا وجريحًا في انفجارين غادرين"، الدفاع، 30 آب/ أغسطس 1960.

(67) - يزعم مصدر إسرائيلي أن من رتب الهجوم هو ضابط المخابرات السورية، العقيد فؤاد سراج الدين، ولكن أدهم ورد ذكره في مصادر أردنية وبريطانية. وهرتزوغ، الحروب العربية الإسرائيلية (باث، المملكة المتحدة، جمعية نادي الكتب، 1982)، ص. 145-146.

(68) - لونت، حسين الأردني: سيرة ذاتية سياسية (لندن: ماكملان، 1989)، ص. 61.

(69) - برقيات مختلفة.

رفضت الجمهورية العربية المتحدة، بشكل غير مفاجئ، طلب الأردن بتسليم الأردنيين المشتبه بهم أو تسليم أدهم أو مسوتي. وبدلاً من ذلك، أشادت إذاعة صوت العرب في مصر بالقتلة معلنة أن «الشعوب... تحركت لضرب وكسر أغلالها والانتقام من الخونة»⁽⁷⁰⁾. سعت الحملة الدعائية للجمهورية العربية المتحدة التي تلت ذلك إلى تصوير الهجوم على أنه من عمل حركة معارضة أردنية متمردة على النظام الملكي «القمعي». كانت الكلمات مدعومة بالأفعال. في الأول من أيلول/سبتمبر، بعثت السفارة البريطانية في القاهرة برسالة عاجلة إلى لندن، تفيد بمعلومات عن أحد المخبرين، بأن أربع حقائب دبلوماسية من الجمهورية العربية المتحدة مليئة بالمتفجرات قد تم إرسالها إلى عمان لاستخدامها ضد الملك، وضد رئيس الوزراء الجديد، والسفارة البريطانية⁽⁷¹⁾. اكتُشِف لاحقاً أن مسؤولي سفارة الجمهورية العربية المتحدة قد قاموا برشوة وتجنيد خادم الملك لوضع قنابل في المقر الريفي الملكي، كما وضعوا خططاً لتفجير محطة إذاعية في عمان⁽⁷²⁾.

على الرغم من إحباط الأجهزة الأمنية الأردنية لمعظم هذه المؤامرات، فإن الخطر الحقيقي للغاية لاستراتيجية الجمهورية العربية المتحدة قد رآه السفير البريطاني: «لا يزال لدى [عبد الناصر] كثير من المؤيدين هنا ... وإذا نجح في الوقت المناسب في تفجير قادة النظام الحالي، ومن ثم في تخويف مؤيديهم، يجب أن نكون مستعدين لانزلاق البلاد في حضنه». ومع ذلك، لم يكن الملك حسين ينتظر «القادة الأردنيين ... حتى يجلسوا مهدوء ليتم تفجيرهم جميعاً»⁽⁷³⁾. وبتشجيع من رئيس الأركان حباس المجالي، ومستشارين آخرين كانوا منذ فترة طويلة متحمسين للمعركة مع الجمهورية العربية المتحدة، بُدئ بتعبئة الجيش لشن هجوم على سورية⁽⁷⁴⁾.

وبحلول التاسع من أيلول/سبتمبر، كان الملك حسين «جاهزاً تقريباً لعمل يائس». إذ كان «يستعد للتدخل في سورية، لدعم الاضطرابات التي دبرها... عملاء [أردنيون]»⁽⁷⁵⁾. في اليوم التالي، رأى جونستون الملك وأقنعه بعدم اتخاذ أي إجراء فوري⁽⁷⁶⁾. ومع ذلك، بحلول اليوم الثاني عشر، كان الأردن «جاهزاً لتحرك عسكري ضد سورية». تمركزت الدبابات والعربات المدرعة وأفواج المشاة الآلية في المفرق، وتمركز لواء الحرس الملكي وفوج مدفعية بالقرب من قصر الحلابات في الصحراء، وغيرها من وحدات المدفعية والمشاة بالقرب من الرمثا. تم توزيع الطائرات التابعة لسلاح الجو الملكي الأردني، وتم إطلاع قادتها على الهجمات على قواعد القوات الجوية السورية، وتم وضعها في حالة استعداد لمدة ساعتين للإقلاع. أخبر رئيس الأركان، المجالي، البريطانيين أن هجوم الأردن سيبدأ، إذا لم تنجح محاولات وسيط أممي لضمان

(70) - محضر "تعليق الصحافة والإذاعة في الجمهورية العربية المتحدة حول اغتيال رئيس الوزراء الأردني"، 2 أيلول/سبتمبر 1960.

(71) - من رايت إلى FO، 1 أيلول/سبتمبر 1960.

(72) - من جونستون إلى FO، 9 أيلول/سبتمبر 1960.

(73) - من جونستون إلى FO، 30 آب/أغسطس 1960. و9 أيلول/سبتمبر 1960.

(74) - تكهن جونستون بأن هؤلاء المستشارين ربما كانوا يقدمون للملك روايات مبالغ فيها عن المؤامرات ضده، وعن تحركات القوات السورية، من أجل دفعه إلى التحرك. من جونستون إلى FO، 9 أيلول/سبتمبر 1960.

(75) - من جونستون إلى FO، 9 أيلول/سبتمبر 1960.

(76) - من جونستون إلى FO، 10 أيلول/سبتمبر 1960.

تسليم المتآمرين⁽⁷⁷⁾.

في غضون ذلك، كان البريطانيون يبذلون قصارى جهدهم لكبح جماح الأردنيين. بالحكم على أن أي «اضطرابات في سورية من المرجح أن تكون غير تقليدية للغاية في التنفيذ»، وأن سلاح الجو الملكي الأردني لا يمكن أن يضاها سلاح الجو في الجمهورية العربية المتحدة، خلص البريطانيون إلى أن «الأردن لن يكون لديه أمل في تجنب الهزيمة النهائية»، وقد «يتجه نحو إخفاق تام». سعى جونسون لإقناع الملك حسين بأن دعاية الجمهورية العربية المتحدة والإرهاب يهدفان إلى جعله يفقد أعصابه ويفعل شيئاً متهوراً. في النهاية، منعت التحذيرات البريطانية القرار الأردني، وتراجع تصعيد الوضع العسكري⁽⁷⁸⁾. ومع ذلك، لم يكن الملك حسين ومستشاروه على استعداد للسماح لعبد الناصر والسراج بالإفلات من استفزازهم. سعى الأردن إلى أن يدفعهم الثمن بطريقتهم نفسها.

العقيد غازي الخطيب، الملحق العسكري الأردني في بيروت، كان من المقرر أن يكون ضابط العمليات لحملة سرية على الأرجح بتنسيق من خال الملك، الشريف ناصر⁽⁷⁹⁾. اتصل الخطيب بصلاح الشيشكلي، الذي كان ناشطاً في المؤامرات المناهضة للجمهورية العربية المتحدة، والذي جمع المنفيين السوريين الآخرين، ومن ضمنهم هشام البرازي⁽⁸⁰⁾. رتب الخطيب لتزويد الشيشكلي بالمال والسلاح، للرد على النظام السوري. محمد الفضل، كان شيوعياً لبنانياً، ووزيراً سابقاً، ومسؤول الجماعة اللبناني. تدرّب بعض السوريين المنفيين في الأردن في «مخيم الشيشكلي»، الذي وصفته الصحافة السورية بمدرسة «الإرهاب والتخريب والقتل»⁽⁸¹⁾. وتم تجنيد سورين آخرين في لبنان، ودفعت لهم الأموال مقابل زرع عبوات ناسفة في دمشق. بحلول أيلول/سبتمبر، كان عملاء المجموعة البالغ عددهم (300) شخص جاهزين للعمل. وفي 10 أيلول/سبتمبر، تم تفجير القنصلية العامة للجمهورية العربية المتحدة في بيروت. وفي وقت لاحق، تعرضت صحف عدة في بيروت للضرب.

في 25 تشرين الأول/أكتوبر، انفجرت القنابل في وسط دمشق خارج محطة سكة حديد الحجاز، ومبنى البريد والبرق، ومبنى البلدية القديم. وقد تم توقيت هذه التفجيرات بالتزامن مع زيارة عبد الناصر والملك الأفغاني لدمشق، فتسبب ذلك في إحراج شديد للجمهورية العربية المتحدة. وفي حادثة أخرى، أوقف عناصر الأمن السوريين شاحنتين مفخختين على الحدود الأردنية، ويبدو أنهما كانتا معدتين للتفجير وسط الحشود الدمشقية خلال مسيرة لاستقبال عبد الناصر. بعد ذلك تم القبض على رجلين، اعترفا بأنهما وُعدا بمبلغ (1,000) دينار، وبتعيينهم رقباء في الجيش الأردني إذا وافقوا على تفجير القنابل في السويداء خلال زيارة عبد

(77) - من جونسون إلى FO، 12 أيلول/سبتمبر 1960.

(78) - محضر "الأردن"، 16 أيلول/سبتمبر 1960.

(79) - تفاصيل هذه الحملة من نشرة الصحافة السورية، الأعداد: 1257، 1258، 1261، 1262، 1263، 1264، 1266، 267، 274، جميع الأجزاء الثالث والرابع، "عبد الناصر ومحمد ظاهر شاه يخطبان في المؤتمر الشعبي" الوحدة، 26 تشرين الأول/أكتوبر 1960. "النص الكامل لقرار الاتهام في قضية محمد الفضل"، صوت العرب، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1960. "المؤامرة الأردنية بدمشق"، الأيام، 1 كانون الأول/ديسمبر 1960.

(80) - صلاح الشيشكلي هو شقيق أديب الشيشكلي، الرئيس السوري الأسبق الذي أطيح به في انقلاب عام 1954 بدعم جزئي من حزب البعث.

(81) - "استئناف التحقيق مع شبكة صلاح الشيشكلي"، الوحدة، 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1960.

الناصر. في 9 تشرين الثاني/نوفمبر، تم اكتشاف عبوة ناسفة كبيرة، وتم نزع فتيلها على خط سكة حديد دمشق-بيروت. في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، تم اعتقال لبناني في دمشق أثناء قيامه بزرع متفجرات. وفي وقت لاحق من الشهر، قُبض على عميل أردني في مهمة لتنظيم هجمات إرهابية.

واتهمت دمشق لبنان بایواء هؤلاء المخربين. استجاب لبنان لشكاوى السوريين، وشنَّ حملة قمع على المجموعة. واقتحم منزل صلاح الشيشكلي. على الرغم من هروب الشيشكلي، أُلقي القبض على ضابط سوري سابق، محمد منير أرمنازي، وتم العثور على مخبأ للأسلحة ووثائق هوية مزورة في منزله. وصدرت أوامرياللقاء القبض على الشيشكلي والبرازي والمتواطئين معهم. وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر، طُرد الخطيب من لبنان، وعاد إلى عمان حيث كوفي بتعيينه مساعدًا للملك، وفي الوقت نفسه، تمت محاكمة الفضل، وأعضاء المجموعة من اللبنانيين الآخرين.

تبادل راديو عمان والصحافة السورية الاتهامات، خلال شهري كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير. وزعمت عمان أنه كانت هناك مؤامرة سورية لتسميم إمدادات المياه في إربد، والأكثر منطقية أن عملاء سوريين دفعوا مبلغ (600) ليرة سورية لزرع قنابل بالقرب من القصر الملكي، ووزارة المالية في عمان. كما ذكرت عمان أن موظفًا أردنيًا فجر نفسه وولديه في أثناء تحضير متفجرات في منزله في المفرق زودتها له سورية. وردت الصحافة السورية على اتهامات راديو عمان باتهامات بأن عملاء أردنيين فجروا قنابل في محيط درعا. ونُظمت تظاهرات في دمشق احتجاجًا على إعدام أربعة أردنيين أدينوا بالتورط في اغتيال المجالي⁽⁸²⁾.

في منتصف كانون الثاني/يناير، قام عملاء أردنيون بالانتقام مرة أخرى، وهذه المرة سعوا لإثارة خلاف بين بيروت ودمشق، ومن ثم تعطيل تعاونهم الفعال ضد العمليات السرية الأردنية. كانت هناك خطط لزرع قنبلة على طائرة في طريقها إلى مطار دمشق، ولكن ثبت أن هذا الأمر صعب للغاية، لذلك تم زرع القنابل الموقوتة في سيارات الأجرة المتجهة من بيروت إلى دمشق. حجز العملاء الأردنيون مقاعد في ثلاث سيارات أجرة، وألقوا القنابل خلف المقاعد، ثم غادروا قبل أن تغادر سيارات الأجرة. في 13 كانون الثاني/يناير، انفجرت إحدى القنابل قبل الأوان، بينما كانت سيارة الأجرة تدخل دمشق، وأدى ذلك إلى إصابة راكبين. وفي الساعة 3:00 صباح اليوم التالي، انفجرت قنبلتان أخريان في السيارتين، واحدة في دمشق والأخرى في حمص. وتحركت الشرطة اللبنانية بسرعة واعتقلت سبعة مشتبه بهم⁽⁸³⁾.

في وقت لاحق من الشهر، وقعت اشتباكات عندما سعى الجانبان إلى تسليح العصابات شبه العسكرية داخل أراضي الطرف الآخر. في 25 كانون الثاني/يناير، اشتبكت دورية سورية في معركة مع مخربين أردنيين حاولوا تلغيم خط السكة الحديد بالقرب من الحدود الأردنية. تم القبض على ثلاثة من المتسللين. وبعد أيام قليلة فجر متسللون أردنيون عبوات ناسفة بالقرب من نقطة الجمارك السورية على طريق درعا-عمان⁽⁸⁴⁾.

(82) - منشورات الصحافة السورية، الأعداد: 1273، 1274، 1275، الجزء الثالث، راديو عمان، 20 كانون الأول/ديسمبر 1960، وبي بي سي، الجزء الرابع، العدد 521، 22 كانون الأول/ديسمبر 1960، وصوت العرب، 2 كانون الثاني/يناير 1961.

(83) - منشورات الصحافة السورية، الأعداد: 1278، 1279، الجزء الثالث.

(84) - منشورات الصحافة السورية، الأعداد: 1281، 1282، الجزء الثالث، دفاتر الشرق المعاصر، 45 (1961)، التسلسل الزمني،

في النهاية، في شباط/ فبراير 1961، كتب الملك حسين إلى عبد الناصر، يقترح عليهم أن يتوصلوا إلى هدنة في حربهم السرية. على الرغم من هذا النهج، واصلت الجمهورية العربية المتحدة الإعلان عن مؤامرات مزعومة من قبل المخابرات الأردنية. أحد العملاء، على سبيل المثال، كان يدفع 40 دينارًا عن كل قنبلة تزرع في مباني حكومة دمشق. أكد الملك حسين للبريطانيين أن هذه الاتهامات الأخيرة ملفقة، لكن من المحتمل أنها تتعلق بعمليات كانت قد بدأتها المخابرات الأردنية قبل دعوة الملك حسين إلى الهدنة⁽⁸⁵⁾. على أي حال، في آذار/ مارس، ردّ ناصر إيجابيًا على اقتراح الهدنة وتوقفت الهجمات المتبادلة⁽⁸⁶⁾.

لم تكن هذه بالطبع نهاية الحرب السرية، بين المخابرات الأردنية والسورية. كان العنف يندلع مجددًا في كثير من الأحيان في العقود التالية، خاصة بعد عام 1970، عندما سعى الأسد لإبقاء الأردن في المعسكر المعادي لإسرائيل⁽⁸⁷⁾. ومع ذلك، فإن هذا الوصف الموجز للحلقة المبررة بشكل خاص في الصراع يبرز عددًا من خصائص العمليات السرية السورية. أولاً، يسلط الضوء على استخدام الإرهاب كجزء من استراتيجية حرب سياسية منسقة سعت إلى جعل العنف يبدو كما لو كان محليًا، وأن الملك حسين واجه استياءً محليًا واسع النطاق. ثانيًا، عندما فقدت هذه الاستراتيجية مصداقيتها، استمرت سورية في توظيف وكلاء محليين، مثل الريماوي والمطلق. أُنذر هذا النهج باستخدام وكلاء فلسطينيين يمكن التنصل من مسؤولية أعمالهم، منذ أواخر الستينيات فصاعدًا. ثالثًا، استخدمت سورية الإرهاب لإثارة هجوم أردني مضاد متصاعد، كان من الممكن أن يقدم ذريعة لضربة عسكرية تقليدية ساحقة. وأخيرًا، من الواضح أن الأردن رد بالمثل على الإرهاب السوري. على الرغم من الاتجاه السائد في الغرب لربط الإرهاب الذي ترعاه الدولة بأنظمة «راديكالية»، مثل سورية، لم يتردد الملك حسين في الشرق الأوسط المضطرب من استخدام الأداة، على الرغم من صورته «المحترمة» في الغرب.

مجلة الشرق الأوسط، 15، العدد 1 (شتاء 1961)، ص. 66.

(85) - موريس إلى أوريغان، 24 شباط/ فبراير 1961؛ E/103116/5، من القاهرة إلى FO، 3 آذار/ مارس 1961؛ E/103116/7.

(86) - كان دافع ناصر إلى حد كبير هو حاجته إلى استرضاء الأنظمة العربية الموالية للغرب، من أجل عزل الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم. وذهب التقارب إلى أبعد من ذلك عندما تعاونت قوات الجمهورية العربية المتحدة في تموز/ يوليو مع القوات الأردنية والسعودية، كجزء من قوة جامعة الدول العربية التي تدافع عن الكويت ضد مزاعم قاسم الوحشية. كير، الحرب الباردة العربية: جمال عبد الناصر وخصومه، 1958-1970، ص. 1-25. حول حادثة الكويت، انظر M. خدوري، جمهورية العراق (لندن: منشورات جامعة أكسفورد، 1969)، ص. 166-172.

(87) - بابيس، "لماذا ينجح إرهاب الأسد ولا ينجح إرهاب القذافي"، أوربيس، 33، العدد 4 (خريف 1989)، ص. 501-508.

الاستنتاجات

الهدف الأول من هذا المقال هو تقديم جوانب تطور وتاريخ أجهزة المخابرات السورية التي لم تناقشها من قبل الأدبيات المكشوفة. وهذا يضيف إلى الكم المحدود من الأعمال المنشورة حول مخابرات البلدان النامية الأخرى، وتلك الموجودة في العالم العربي على وجه الخصوص. يوضح هذا المقال أنه يمكن استخدام مجموعة من الأدبيات الثانوية حول سياسات الدولة، والتقارير الصحفية، والمواد من مجموعات حقوق الإنسان، والوثائق الحكومية والمقابلات، لرسم التاريخ بصورة أولية، والتطور، والهيكل، والأدوار السياسية لأجهزة الاستخبارات حتى في دولة استبدادية مثل سورية⁽⁸⁸⁾.

إن الافتقار إلى المصادر الأولية المفتوحة يجعل من الصعب على الباحثين القيام بمزيد من العمل المتعمق حول هذا الموضوع. وبينما يمكن إجراء قدر محدود من البحث من خلال الاستخدام المكثف للمواد الحكومية الأميركية التي حصل عليها بموجب قانون حرية المعلومات، فإن المحفوظات السورية فقط هي التي ستوفر صورة كاملة لأجهزة المخابرات في البلاد. ومن غير المرجح أن تظهر هذه إلا إذا حدث انهيار في سلطة الدولة، كما حدث في العراق عام 1991، حيث تم نقل حوالي أربعة ملايين وثيقة تخص الأمن العراقي إلى أرشيف الكونغرس الأميركي والشرق الأوسط⁽⁸⁹⁾.

الهدف الثاني من هذا المقال هو تقديم سرد تفصيلي لاستخدام العمل السري وشبه العسكري من قبل سورية والأردن، خلال إحدى فترات التوتر العديدة التي ميزت العلاقة بين البلدين. توفر دراسة هذه الفترة نظرة ثاقبة لعمل أجهزة المخابرات السورية وممارساتها العملية، التي لولاها لما كانت متاحة. أثبتت هذه السردية أن من الممكن استخدام الأرشيفات والمصادر الصحفية الغربية لدراسة مثل هذه الفترات.

كما لوحظ في المقدمة، فإن دراسة المخابرات والعمل السري في العالم العربي، وفي العالم النامي على نطاق أوسع، ما زالت في مهدها. ومع ذلك، يجب أن يكون الموضوع محل اهتمام المتخصصين في الاستخبارات والمتخصصين في المنطقة والطلاب الدارسين للسياسة الاستبدادية. إذا كانت هذه المقالة تشجع هذا الاهتمام، فستكون قد حققت الغرض منها.

(88) - انظر محاولاتي لفعل الشيء نفسه بالنسبة لليبيا والعراق. أندرو راثميل، "استخبارات ليبيا ودوائر الأمن"، مجلة الدفاع الدولية، (تموز/ يوليو 1991)، و"المخابرات العراقية وأجهزة الأمن"، مجلة الدفاع الدولية، (أيار/ مايو 1991).

(89) - للحصول على تقييم أولي للوثائق، انظر ميدل إيست ووتش، بيروقراطية القمع. أنتج حنا بطاطوروايته الشاملة للسياسة والمجتمع في العراق جزئياً، باستخدام تقارير المخابرات والشرطة البريطانية التي وجدها لا تقدر بثمن، لكن مجموعة Middle East Watch ليست شاملة. من غير المرجح أن تُروى القصة الكاملة للدول البوليسية في العالم العربي. على الرغم من أن الكميات الهائلة من الوثائق التي نجت بعد سقوط النظام النازي في ألمانيا، فإن معرفتنا بالأعمال الداخلية لأجهزة استخبارات هتلر تظل جزئية فقط. انظر كاهن، جواسيس هتلر (نيويورك: ماكميلان، 1978).

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

هو مؤسسة بحثية مستقلة، لا تستهدف الربح، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث السياسية والاجتماعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري خاصة، والصراع الدائر في سورية وسيناريوهات تطوره، وتهتم بتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي. كما تهتم أيضاً بالقضايا العربية، والصراعات المتعلقة بها، وبالعلاقات العربية الإقليمية والدولية. يُنفذ المركز مشاريع ونشاطات، ويُطلق مبادرات من أجل بناء مستقبل سورية، على أسس وقيم الديمقراطية والحرية والمساواة وحقوق الإنسان وقيم المواطنة المتساوية، ويسعى لأن يكون ميداناً للحوار البناء، وساحة لتلاقح الأفكار.

أبحاث سياسية

أبحاث اجتماعية

أبحاث اقتصادية

ترجمات

أبحاث قانونية

www.harmoon.org

مركز حرمون للدراسات المعاصرة
Harmoon Center for Contemporary Studies
Harmoon Arařtırmalar Merkezi

Doha, Qatar Tel. (+974) 44 885 996 PO.Box 22663

Istanbul, Turkey Tel. +90 (212) 813 32 17 PO.Box 34055

Tel. +90 (212) 524 04 05